وسائل الاعلام وتأثيرها على صناعة الرأي العام في العراق (انتخابات ٢٠١٨ انموذجاً)

م. علي سراو كاظم
مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة كربلاء

يعد الاعلام ركيزة اساسية في بناء القدرات العقلية والثقافية لمختلف شعوب العالم لكونه سلاح ذو حدين وتمكن خطورته من خلال الادوار التي يقوم بها ، اذ ان تلك الوسائل وسواء كانت قنوات فضائية او صحف ومجلات او مواقع التواصل الاجتماعية عبر الشبكة العنكبوتية الانترنت تتمكن من الدخول لا بعد نقطة موجودة في العالم عبر البث والاستلام الفضائي وصعوبة تحجيمها او مراقبتها او حتى منعها ، وعلى هذا الاساس جرى توظيف بعضاً منها لتنفيذ اجندات دولية او في مجال بث افكار وثقافات خارجية ، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ دخلت تلك الوسائل بطريقة غير مدروسة وبعضها دون موافقات حتى وصل عدد القنوات الفضائية لأكثر من ١٥٠ قناة مع مئات الصحف والمجلات ناهيك عن الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مما هناك علاقة وثيقة بين وسائل الإعلام والرأي العام فكل واحدة منها مكملة للأخرى ومؤثرة بها وكلاهما يؤثران في صنع السياسة العامة عبر إثارة وسائل الأعلام على مشكلات المجتمع والحرمان الذي يعانون منه، فتقوم بنشر معاناة الناس ومطالبهم وإيصالها إلى المسؤولين عن صنع السياسة العامة، وفي الوقت بنفسهِ تقوم هذه الوسائل بتحريك مشاعر الناس وإثارة عواطفهم إزاء قضية أو مشكلة معينة، إذ هناك بعض القضايا تلفت انتباه وسائل الأعلام فتراها تعرض تقارير صحفية وإذاعية وتلفزيونية، وكذلك تأثيرها في صنع السياسة العامة من خلال ممارسة الضغط الإعلامي على السلطتين التشريعية والتنفيذية وكشف عيوبهما للرأي العام واللجوء إلى أسلوب التنوير والتوعية بحقوق كل سلطة في ممارسة صلاحيتهما حيال المجتمع ، وتبحث عبرها إلى الإثارة أو عن الأخبار التي تملأ بها وسائلها، مما يساعدها في سرعة إيصالها إلى (جدول أعمال مجلس النواب) .

Abstract

The media is an essential pillar in building the mental and cultural capabilities of the various peoples of the world because it is a double-edged sword and can be dangerous through the roles played by it, as those means, whether satellite channels or newspapers, magazines or social networking sites through the Internet In this way, some of them were employed to implement international agendas or in the field of the dissemination of foreign ideas and cultures. Number of satellite channels for more than 150 channels with hundreds of newspapers and magazines, not to mention the Internet and social networking sites, which there is a close relationship between the media and public opinion every one of which is complementary to the other and moving them both of which affect the making of public policy through exciting media on the problems of society and deprivation they suffer It disseminates the suffering of people and their demands and communicates them to those responsible for public policy-making. At the same time, these means stimulate people's emotions and arouse their emotions about a particular issue or problem. There are some issues that attract the attention of the media. The public through the media pressure on the legislative and executive authorities and expose their flaws to the public opinion and resort to the method of enlightenment and awareness of the rights of each authority in the exercise of their authority towards the community, and looking through them to excitement or news filled with their means, which helps them The speed of delivery to the (agenda of the House of Representatives.

الكلمات المفتاحية: الاعلام–الرأي العام–الانتخابات–الدعاية–السياسة العامة–الاحزاب السياسية

المقدمة

حقق العالم طفرة نوعية في مجال التقدم التكنلوجي بمختلف مسمياته لا سيما التقنية المعلوماتية والكيفية التي يتم بها ارسال واستلام وتبادل تلك المعلومات والجهات المستهدفة منها ، فضلاً عن اللجوء لوسائل البث المستحدثة كالأنترنت والفضائيات واجهزة الارسال والهواتف الذكية ، وقد جرى توظيفها بما يعرف بالقوة الناعمة كتعبير مقابل للقوة الصلبة وهذه القوة الغير عسكرية قد اتت نتائج باهرة في كسب ود الشعوب والتأثير في توجهاتهم والحصول على مبتغى تلك الدول عبر فرض وجودها وممارسة تأثير بأساليب حديثة ، وعلى هذا الاساس فالعراق ما قبل عام ٢٠٠٣ كان بعيداً عن اية تطور تكنلوجي لكونه متقوقع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ظل نظام دكتاتوري فردي معزول في ظل احتكار السلطة ومنع التداول السلمي لها واحتكار الاعلام لصالح النظام والاجهزة التابعة له ، ووضع قيود صارمة فيما يخص النشر والتعبير وملاحقة من يقوم بالنشر خارج الضوابط المحددة ، حتى وصل الحال لإعدام شخصيات بارزة بتهمة التعدي على السلطة لذلك استمر الحال لحين سقوط النظام عام ٢٠٠٣ من خلال التغيير السياسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي على اثرها لجأت الادارة المدنية في العراق بقيادة السفير بول بريمر لحل وزارة الاعلام العراقية واطلاق حرية الاعلام والتعبير والنشر على وفق قواعد واسس جديدة كما ضمنها الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ .

وعلى اثر ذلك ازدادت القنوات الفضائية والاذاعات والصحف والجرائد والمجلات اضافة الى الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وبشكل مفرط في عديد القنوات الفضائية وبقية وسائل الاعلام ، وابتدأت معها مرحلة جديدة من التنافس والتناحر السياسي وتوظيف الاقتتال الطائفي وتأجيج الصراع ما بين الاقطاب السياسية بما يخدم مصالح الاحزاب والقوى السياسية اضافة الى وجود وسائل اعلام موجهة تتبع لدول اخرى تهدف لنشر ثقافتها او سياستها او لتوطيد العلاقات مع ذلك البلد ، وفي الموضوع الانتخابي كان للإعلام دوراً محورياً في تثقيف وتحشيد الراي العام للمشاركة الانتخابية وايصال المعلومات للناخب العراقي للمساهمة والمشاركة في الممارسة الديمقراطية ، اضافة الى وجود قنوات تعمل على وفق التحشيد الانتخابي والتثقيف للجهات التي تتبع لها لا سيما قبيل واثناء الانتخابات فضلاً عن الدور السياسي لبعض الفضائيات في الترويج لشخصيات بعينها في محاولة لتقديمها اعلامياً للحصول على منصب سياسي ، ايضاً تعمل بما يعرف بالتسقيط السياسي لضرب الخصوم وتقليل حظوظهم انتخابياً مع وجود دور ايجابي لبعض الوسائل الاعلامية لا سيما بكشف بعض ملفات الفساد او نقل مطالب المواطنين للحكومة او انها تشكل وسيلة ضغط .

اشكالية البحث :

تنطلق مشكلة البحث من خلال الاثر الكبير الذي تشكله وسائل الاعلام على الرأي العام العراقي بصورة عامة وفي الموضوع الانتخابي بصورة اخص ، وفقاً للأدوار التي تمارسها بشتى فروعها لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ اذ اصبحت متاحة للجميع وسريعة

الانتشار وسهولة التداول اضافة لكونها ترتبط بجهات سياسية مما يمنحها قوة اضافية ورديوداً اكبر لممارسة عملها .

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث من خلال الدور السياسي الذي تلعبه وسائل الاعلام على توجيه الرأي العام بحسب رغبة وطموح وتطلع الجهات الحزبية والسياسية التي تنتمي اليها تلك الوسائل .

اهمية البحث :

للبحث اهمية كبيرة في تسليط الاضواء حول المؤثرات التي تتبعها الجهات الرسيمة وغير الرسمية بما يتوافق احداث تغيير في توجهات الرأي العام العراقي بشكل عام والموضوع الانتخابي بشكل اكثر خصوصية.

هدف البحث :

يهدف البحث للإحاطة بالموضوع من زواياه المختلفة كما يلي :

١- التعريف بوسائل الاعلام وتزايد نشاطها بعد عام ٢٠٠٣ والادوار التي تمارسها.

٢- اعطاء فرشة معلومات حول دور وسائل الاعلام لا سيما بالموضوع الانتخابي .

٣- التأثير الذي تمارسها تلك الفضائيات بالراي العام .

منهجية البحث :

لرصانة دراسة الموضوع لابد من وضع منهج كطريق محدد للإحاطة بجوانب البحث وعلى هذا الاساس لابد من الاستعانة بمنهج التحليل النظمي اضافة الى المدخل المؤسسي والبنيوي .

هيكلية البحث :

جرى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث اذ انتظم المبحث الاول بعنوان : وسائل الاعلام والتغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، وجرى تقسيمه الى مطلبين المطلب الاول : ظهور وسائل الاعلام بعد عام ٢٠٠٣ و المطلب الثاني : وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في العراق فيما حمل المبحث الثاني عنوان : علاقة وسائل الاعلام بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وايضاً قسم الى مطلبين فالمطلب الاول : علاقة وسائل الاعلام بالمؤسسات الرسمية والمطلب الثاني : علاقة وسائل الاعلام بالأحزاب والقوى السياسية ، وجاء المبحث الثالث والذي يحمل عنوان : اثر وسائل الاعلام في توجيه سلوك الناخب العراقي وقد جرى تنظيمه بثلاثة مطالب المطلب الاول : التأثير ما قبل الانتخابات و المطلب الثاني : التأثير خلال الانتخابات والمطلب الثالث : انتخابات ٢٠١٨ انموذجاً واخيراً الخاتمة والتوصيات .

المبحث الاول

وسائل الاعلام والتغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

العراق قبيل عام ٢٠٠٣ كان يعيش في ظل نظام مستبد يحكمه الحزب الواحد والحاكم الاوحد إضافة الى الحكم بالحديد والنار لتعزيز وترسيخ السلطة حتى وصل الحال الى حكم العائلة الواحدة عبر السيطرة على مختلف مناصب الدولة ، ومن اجل تعزيز ذلك الرسوخ لجأ نظام صدام حسين للتنشئة السياسية بهدف كسب ود الاجيال الجديدة والعمل على بث الافكار السلطوية التي تمجد بحكمه وشخصه ، وابرز تلك

الطرق التي طالما اعتمد عليها النظام هي وسائل الاعلام والتي كانت مختصرة على قناتين تتبعان كلياً للنظام تعمل ليلاً نهاراً لنشر افكار ومبادئ الحزب ونشر كل ما يعزز من كارزمة الرئيس والاحتفالات التي يقيمها وصور من المعارك وتهيئة المتلقي والمشاهد لتصديق ما يشاهد ويسمع ، وبالتالي وضع المجتمع تحت ذلك التأثير بمختلف الوسائل سواء كانت مسموعة او مقروءة او مرئية يصاحبها منع لأية وسيلة فضائية اخرى تخالف توجهات السلطة ، فيما تغيرت النظرة كلياً ما بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣ وهو ما نحاول معرفته من خلال هذا المبحث .

المطلب الاول: ظهور وسائل الاعلام بعد عام ٢٠٠٣

كما اسلفنا فأن حقبة ما قبل عام ٢٠٠٣ كانت مختصرة على أجهزة النظام السياسي بشتى صنوفها والتي من ضمنها وسائل الاعلام التي بُنيت سياساتها بصورة موجهة كلياً لخدمة السلطة وتغيير الحقائق وإقناع الجمهور بما يلبي تطلعات النظام السياسي مع حجب كثيراً من الصحف التي لا تتماشى وذلك الهدف إضافة الى منع خدمة الانترنت وأجهزة استقبال البث الفضائي ، فقد شهدت تلك الحقبة وجود قرابة الثلاث قنوات تلفزيونية حكومية ذات برامج محكمة جداً تعمل جهاراً نهاراً لتحسين صورة النظام اضافة الى عدد من الصحف والمجلات التي لا تخرج عن الضوابط الموضوعة لها من قبل مؤسسات رقابية ، ومعنى ذلك منع اية نشاطات اعلامية تخالف ضوابط النظام اضافة الى احتكار الاعلام ومنع بث القنوات الفضائية ومحاسبة من يعمل على نصب اجهزة الاستقبال ومنع الانترنيت وغيرها من وسائل الاعلام ، لذلك فالمواطن مجبر على الاستماع وربما الاقتناع بما يستمع ويشاهد لكونه محكومة في بودقة ذلك التوجه عبر اساليب ذكية جداً لتشتيت ذهن المتلقي واحكامه بنمط واحد [١] .

اما بعد التغيير السيسي في العراقي عام ٢٠٠٣ وما رافقها من احداث سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية والشروع بالتحول الديمقراطي والتوجه نحو التعددية السياسية واطلاق الحرية المطلقة لظهور وسائل الاعلام حتى ان اول قرار اتخذه الحاكم المدني على العراق (بول بريمر) هو حل وزارة الاعلام العراقية والتي لم يجري اعادة تشكيلها حتى اللحظة وتعويضها ببعض الهيئات المستقلة باعتبار ان الاعلام حر ولا يجوز التحكم به ، وفي خضم اجواء الحرية تلك ازداد معها ظهور وسائل الاعلام وبمختلف الاتجاهات والتوجهات اضافة الى تعددها وتنوعها سواء كانت المرئية او المسموعة او المقروءة ، فظهرت العشرات من القنوات التلفزيونية ومئات الصحف اضافة الى القنوات المسموعة فضلاً عن شبكات الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي ، واغلب تلك الوسائل هي تتبع لجهات سياسية او دينية او اجتماعية او حزبية يضاف الى ذلك شبكة الاعلام العراقي المملوكة للدولة مع عدد من الصحف والمجلات الناطقة باسمها وهي رسمية وبعضها شبه رسمية ، كما واصبح في كل وزارة او مؤسسة مكتب اعلامي او وسيلة اعلام معينة كوسيلة اتصال وتواصل ما بينها وبين المواطن ، ولا ننسى وجود مكاتب لشبكات ووسائل اعلامية عالمية اما عن طرق افرع لها او مكاتب

[١] علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٧ .

او مراسلين وهي ايضاً تلعب ادوار مختلفة وذات تأثير كبير وانتشار واسع وتحظى بنسب مشاهدة عديدة [٢] ، وكما اسلفنا فأن ظهور هذا العدد الكبير من تلك الوسائل جرى اغلبه بعيداً عن الضوابط العامة لا سيما القانونية منها او حتى الاجتماعية سواء اكانت من خلال الهدف الذي نشأت لأجله او طبيعة البرامج التي تبثها او حتى عائديتها او طرق تمويلها او نقلها للأخبار او فبركة الاحداث وطبعاً ليس جميعها وانما بعضها ، والشيء الاخر فأن فوضى الظهور الاعلامي رافقته مشاكل عدة ما بين الاعلام الموجه والاعلام المستقل او الاعلام الحزبي من حيث التنافس وطريقة طرح انتاجها وبالتالي يؤثر على المتلقي ويمتد ذلك التأثير حتى على حرية الاعلام ذاتها عبر التهجم او قمع او منع بعض النشاطات ، والاسباب كثيرة الا ان غياب القوانين المنظمة لحركة وسائل الاعلام ومن جميع نواحيها ومفاصلها ولدت حالة من الفوضى حتى وصل الحال لمراحل خطيرة جداً لا سيما في مواضيع الطائفية وكيف أدارت الموضوع بما ويتوافق مع مصالحها او الجهة التي تتبعها والشيء الاخر مارست بعض وسائل الاعلام دوراً محورياً في حالات الفساد السياسي والاداري والابتزاز مالي ، مع ذلك فان ظهور وسائل الاعلام بعد ٢٠٠٣ قد تغيرت وظيفتها تماماً عن السابق بعد ان كانت مكرسة لصالح السلطة واجهزتها والقيام بوظيفة تهيئة وتنشئة جيل على مفاهيم النظام الا ان بعد التغيير الغيت هذه الوظيفة وابتعدت السلطة عن استغلال الاعلام لصالحها كسلطة او كنظام وربما احزاب وشخوص حكوميون يعملون على انشاء اعلام موجه لصالحهم او لأحزابهم وهذا امر مشروع وانما الخروج عن الضوابط هو ما يشكل هفوة في مسيرة ودور الاعلام ، وبعضاً منها قد انحرف كثيراً عن المهنة الاساس التي يقوم من اجلها الاعلام الحر والواعي من تنشئة وطنية وابراز الثقافة العامة والشاملة وليس التركيز على الثقافات الفرعية على حساب الوطنية في موجة غير مسبوقة يتلقاها المواطن العراقي بعد ان كانت ذهنية المتلقي تتجه صوب قناة او قناتين في حين وصل عدد المحطات الفضائية الى اكثر من ٧٠ محطة (بحسب علي الشلاه رئيس لجنة الاعلام في البرلمان الاسبق) اضافة الى اجهزة الصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي ، وبالتالي فأن ظهور الاعلام بعد ٢٠٠٣ قد تميز بمواصفات عدة على راسها العدد الكبير وغياب الضوابط فضلاً عن لعب ادوار سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة مع تباين تلك الادوار ما بين السلبي والايجابي في بعض الاحيان [٣] .

المطلب الثاني: وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في العراق

التحول الديمقراطي يشتمل على مفاهيم عدة اضافة الى مراحل عديدة ومتباينة تتأطر عبر سلوك علمي وعملي للوصول الى مرحلة التحول الديمقراطي ، فالتحول كلفظ يمكن اعتباره النقل او الانتقال او التغيير لذلك يقال حول الشيء من مكان الى اخر او تغير من حالة الى حالة اخرى والتحول هنا يأخذ ابعاد عدة بعضاً منها بالنصيحة او الوصية او الموعظة هذا من الناحية

[٢] ينظر : سوزان القليني ، الاتصال ووسائله ونظرياته ، مطبعة دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٩ .

[٣] ينظر: عبد العظيم جبر حافظ ، جدل الفدرالية في العراق ، مؤسسة ثائر العصامي ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠١٧ .

اللغوية ، ومن الناحية العملية او الواقعية فأن التحول فغالباً من تطلق على تحول النظام او الدولة او السلطة من حالة الى حالة ويتم من خلال وسائل عدة منها عودة شكل من اشكال النظام السلطوي للحكم مرة اخرى او من خلال تغيير او بديل ثوري يعمل على ترسيخ ذلك التحول او عامل خارجي او تغير انتخابي او ربما التحول من حالة الاستقرار الى حالة الفوضى وهو امر وارد جداً .

اما التحول الديمقراطي بحد ذاته يحتاج الى تعاريف ومفاهيم عدة ومنها بأن التحول الديمقراطي : هو " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل " ، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، و يعرفها " روستو " بأنها : " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع" [٤]. فالتحول الديمقراطي يراد منه انتقال بعض النظم من حالة التسلط والقمعية والدكتاتورية الى خانة الانظمة ذات السلوك الديمقراطي عبر نشر الشرعية والتنمية والمشاركة والهوية الوطنية وبالتالي وضع ذلك النظام او تلك الدولة على سلم المنهج الديمقراطي عبر اجراء تغيير جذري في المجالين السياسي والاجتماعي ، حتى تتمكن تلك الدول من التخلص من الانظمة السلطوية لتحل محلها ديمقراطيات على وفق النهج الحديث بما يوفر مساحة كبيرة لإعادة توزيع القوة بتقليل نصيب الدولة لحساب منظمات المجتمع المدني وزيادة دور المواطن في تلك الدولة ، وبمعنى اخر ايجاد نوع من التوازن ما بين القوى والمؤسسات التابعة للدولة وما بين اخرى غير رسمية كما هو في المجتمع المدني وهذا الامر يتطلب تغيير نظام الدولة القائم بما يحتويه من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية الى نظام ذات نهج مؤسسي وتداول سلمي على وفق مبدأ المواطنة ونشر الحقوق والحريات والعدالة وتوزيع السلطة والموارد وغيرها ، وليس بالضرورة ان يحقق التحول الديمقراطي الغاية ربما احياناً يتعرض لعراقيل ومعوقات قد تؤدي لنتيجة عكسية وانتشار الفوضى [٥] .

اما التحول الديمقراطي في العراق فقد اتى بفعل ارادة قوة خارجية تمثلت بالولايات المتحدة الامريكية عبر العمل على اسقاط نظام صدام حسين ذات التوجه السلطوي الشمولي والذي لم تنجح اية محاولة سلمية لتغيير ذلك النظام سواء من قوى المعارضة او من المجتمع الدولي ، لذلك وبعد اسقاط النظام واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ دخل العراق حيز التحول نحو الديمقراطية عبر تغييراً جذرياً لكافة اركان النظام السابق فضلاً عن التغيير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر عملية سياسية

[٤] ينظر : منصوري فاطمة الزهراء ، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية : دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال تشريعات ماي ٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٦ .

[٥] ينظر : بن الدين محمد عبد السميع واخرون ، دور وسائل الاعلام في ترقية المجتمع (دراسة التلفزيون الجزائري _ نموذجاً) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٤ ، ص ١٩ .

جديدة وتحول النظام من الرئاسي الى البرلماني وايجاد عملية انتخابية لترسيخ التداول السلمي للسلطة لإيجاد ارضية مناسبة للمشاركة السياسية لجميع الطوائف والقوميات والعمل على توفير اكبر مساحة لإعادة توزيع الموارد ما بين المواطنين والعمل بوفق الدستور وايجاد مؤسسات سياسية واجتماعية تأخذ على عاتقها بناء الدولة للمضي قدماً نحو البناء الديمقراطي ، ولكن وبالرغم من ذلك لا يزال العراق في مرحلة الانتقال الديمقراطي دون الوصول الى مرحلة التحول وترسيخ الديمقراطية ولهذا الاخفاق اسباب عدة يمكن تلخيصها بالتالي [٦] :

١- المحاصصة السياسية : بعد ان قام الحاكم المدني على العراق بول بريمر بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على اساس طائفي ومكوناتي ومذهبي ما بين (السنة والشيعة والكرد والاقليات) وتقاسم للسلطة في جميع مفاصلها استمرت تلك القوى بتبني ذلك النهج وبتسميات عدة منها المشاركة او الوحدة الوطنية الا انها في نهاية المطاف لم تتمكن جميع الحكومات ما بعد ٢٠٠٣ من الخروج من بوتقة الطائفية مما ادى الى البقاء في ديمومة الانتقال الديمقراطي وعدم الشروع بمرحلة ترسيخ الديمقراطية .

٢- الفساد السياسي : من اكثر الامور التي حالت دون المضي قدماً بالمشروع الديمقراطي ، هي تفشي الفساد وبمختلف اصنافه مما اثر على بناء المؤسسات وهدر المال العام .

٣- الوضع الامني : بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل الفوضى السياسية صاحبها انفلات امني راح ضحيتها مئات الالاف من المواطنين اضافة الى اقتتال على اساس طائفي في احدى مراحله اضافة الى احتلال محافظات عدة على يد تنظيم داعش الارهابي قبل ان تتمكن القوات الامنية من اكمال تحرير اراضي العراق .

٤- التدخل الاقليمي والدولي : فالتحول في العراق ليم يرضي كثيراً من الدول المجاورة او الاقليمية مما ادى الى تدخل في شؤون الداخل العراقي وتأخير عجلة ذلك التحول .

٥- الاحزاب والقوى السياسية : فاغلب تلك الاحزاب والقوى تكونت على اسس طائفية او قومية او مصلحية وهي احزاب تبحث عن السلطة ومكاسبها دون النظر لبناء الدولة .

٦- مشاكل دستورية وقانونية وانتخابية.

اما عن دور الاعلام في موضوع التحول الديمقراطي في العراق ، فينطلق في ابعاد عدة منها خارجي ومنها داخلي اضافة ان تأثيرها ودورها يتراوح ما بين المباشر وغير المباشر ، وقد لعب الاعلام دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي عبر ثورة معلوماتية اعلامية لنقل شواهد حديثة وتجارب عتيدة في المجال السياسي والديمقراطي ووضع المواطن في صورة الاحداث ليتمكن من الاختيار والقرار عن قرب وهو جزء من دوره لصناعة مستقبله عبر مبدأ المشاركة في الفعاليات السياسية والاجتماعية ، كما هو الحال عندما يشارك في

[٦] علي مراد العبادي ، عقدة المشهد السياسي وافاق الحل ، مقال منشور في شبكة النبأ المعلوماتية ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت وعلى الرابط التالي :
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6941
.

الانتخابات وتقرير مصيره واختيار من يمثله او عندما يبدي رأيه بكل صراحة وحرية دون قيود او شروط او املاءات مسبقة كما هو الحال في ظل الدكتاتورية عندما يجبر الاعلام على سلوك الدعاية لرموز وسلطة النظام ومنهجية الحزب الواحد بعيداً عن المهنية او النهوض الفكري وتطوير وعي المجتمع [٧] ، اما عن اهم التحديات او العواقب او العراقيل التي واجهت وسائل الاعلام في تحقيق كامل دورها الملقى عليها تحقيقه لترسيخ التحول الديمقراطي في العراق فيمكن بيانه بالتالي [٨] :

١- البعد السياسي : كما اسلفنا فأن وسائل الاعلام في العراق كانت قد اعتادت او تحت وطيئة نظام سياسي مركزي دكتاتوري يجبر الاعلام على نهج واحد عبر التحشيد لسياسات النظام ، وبالتالي فالتغيير قد فتح افاقاً عديدة بل فتح الباب على مصراعيه وهو امر يحتاج لوقت كافي حتى تتأقلم وسائل الاعلام معه .

٢- تحديات فكرية وعقائدية ايديولوجية واجهتها وسائل الاتصال جميعاً حالت دون اخذ دورها المطلوب في ترسيخ التحول الديمقراطي .

٣- مهنية الاعلام : في ظل انزواء العراق عن محيطه الخارجي قبل ٢٠٠٣ ولد حالة من الانعزال وعدم مسايرة التطور الاعلامي في بقية الدول من تقنيات ووسائل حديثة وطريقة تغطية الاوضاع ، لذلك بعد التغيير السياسي ظهرت بوادر هذه المشكلة وادت الى قصور في بعض الجوانب المهنية والتقنية مما اثرت على دور تلك الوسائل .

٤- الموضوع الاقتصادي : وابرز ما فيه طريقة تميل تلك الوسائل مع تصاعد تكاليف البث والاجور والتنافس الشديد فأخذت تلك الوسائل تبحث عن طرق لتمويل نفسها ، وبالتأكيد بعضاً منه قد سلكت طرق غير شرعية لتغطية نفقاتها وبالتالي لعبت ادواراً سلبية في موضوع التحول الديمقراطي .

٥- الجانب القانوني والملف الامني والتشريعات اللازمة : فغياب القوائم المنظمة لحركة الاعلام قد ترك تأثير كبير سواء على الاعلام نفسه او حتى بعلاقته مع المؤسسات الاخرى ، اضافة الى تأثير الملف الامني على حرية وتنقل الاعلام والمخاطر التي يتعرض لها الاعلامي سواء بالتغطية الاعلامية او القتل او التهديد .

فللأعلام دوراً كبيراً في التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ عبر ايصال صوت الشعب للمجتمع الدولي وتشكيل عامل ضغط ، وفي ظل التحول الديمقراطي فقد لعبت وسائل الاعلام ادواراً مختلفة فبعضها اتسم بمخاطبة الجمهور بالطرق والوسائل الحديثة في الاتصال الجماهيري واقناع المواطن بضرورة المساهمة في الفعاليات الديمقراطية والمشاركة الانتخابية وتحقيق المواطنة ومراقبة اداء الحكومة ونشر الحريات واخذ الحقوق ، فيما كان

[٧] ينظر: عبد العظيم جبر ، مصدر سبق ذكره .

[٨] ينظر : الشمري ، حاتم بديوي، ابتهال جاسم رشيد ، دور وسائل الاعلام في مكافحة وسائل الفساد العراق انموذجاً ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، ٢٠١٦ ، المجلد ٦ ، العدد : ٤ اصدار خاص بالمتمر الوطني للعلوم والآداب ، ٢٠١٦ . ص ٢٨٠ .

لوسائل الاعلام الاخرى دوراً سلبياً في ايصال المعلمة الخاطئة وتأجيج الشارع العراقي والتعامل بالطائفية والعنصرية واظهار الجوانب السلبية فقط والعمل على تعبئة الشارع ، اضافة الى ممارسة الابتزاز المالي عبر تسقيط متبادل وفتح ملفات فساد لبعض المسؤولين فضلاً عن دعم بعض الاشخاص لتولي مناصب سياسية وحكومية وغيرها من الامور التي لا ترتقي ومستوى الطموح لا سيما فأن التحول الديمقراطي هو ثمرة جهود مجتمعة مع بعضها وبالتالي فأن حلقة الوصل هي وسائل الاعلام في نقل الحقيقية [٩] .

المبحث الثاني: علاقة وسائل الاعلام بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية

مع التطور الحاصل في وسائل الاعلام بمختلف مسمياتها تطورت معها طرق ايصال المعلومة للجمهور اذ اصبحت حاجة ملحة ينشدها المواطن ويعتمد عليها في كثيراً من الامور لا سيما الانترنت والقنوات الفضائية لكونها اكثر احتكاكاً بالجمهور، ونظراً لتطور دورها اخذت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الاعتماد عليها في مختلف قطاعات العمل اضافة لكونها حلقة وصل ما بين المؤسسة والمجتمع لذلك لا قت رواجاً وانتشاراً واسعاً بمختلف اصعد الحياة حتى اصبحت اغلب دوائر ومؤسسات الدولة لها قسماً اعلامياً مع اختلاف التسميات ناهيك عن المؤسسات الحزبية والقطاع والخاص .

المطلب الاول: علاقة وسائل الاعلام بالمؤسسات الرسمية

بعد ان كانت وسائل الاعلام تتبع للحكومة بصورة مباشرة وهي محتكرة وموجهة لصالح السلطة واجندها فتملي عليها ما تريد من برامج واخبار وتغطية لوقائع الخطب والمؤتمرات السياسية والاجتماعية التي تقوم بها اجهزة الدولة ، والمسؤولة عنها بصورة مباشرة هي وزارة الاعلام التي تمنح رخص قبول النشر بما يتوافق مع توجهات السلطة وتعاقب من يكتب او ينشر او يصور او يبث خارج النص المطلوب وهناك شواهد عدة وحالات متعددة لمعاقبة ومحاسبة من يشير ولو بدون قصد لأية اساءة لأجهزة السلطة ، الا ان بعد التغيير وفي ظل التعددية السياسية وحرية وسائل الاعلام فأن الموضوع قد اختلف جذرياً بعد ان تم حل وزارة الاعلام وفسح المجال امام حرية النشر والكتابة والتوزيع والطباعة والبث الاذاعي واطلاق خدمة الانترنيت اضافة الى دورها في ايصال صوت المواطن للحكومة وايصال قرارات الحكومة للجماهير فهي علاقة متبادلة ما بين الطرفين ، ومع ذلك فقد تشكلت هيئات مستقلة تأخذ على عاتقها منح اجازة تأسيس قنوات فضائية او بث اذاعي او صحف او مجلات حتى تأخذ شكلها الرسمي وان لا تتجاوز الاطر القانونية والدستورية المنظمة لحرية الاعلام [١٠] ، اما عن تلك الاطر والتشريعات والقوانين فقد مرت بمراحل عدة بعد عام ٢٠٠٣ فقد صدرت مجموعة من الاوامر المؤقتة وسن بعض القوانين لتنظيم او لوضع اطار تنظيمي للعمل

[٩] علي مراد العبادي ، تأثير وسائل الاعلام على خيارات الناخب العراقي ، مقال منشور في مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، وعلى الرابط التالي : http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/ .

[١٠] ينظر: حسين الذكر ، الإعلام المجتمعي العراقي .. تاريخا وحاضرا ، ورقة بحثية مقدمة لقناة المسار الأولى .

الاعلامي كما هو الحال في صدور امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٤ من قبل الحاكم المدني على العراق " بول بريمر " الا انه قد لاقى اعتراضاً كبيراً من بعض الاعلاميين واعتبروه مصادرة لحرية الرأي والتعبير لا سيما الجزء الثالث من القرار والذي ينص على " يجوز للمدير الاداري للسلطة الائتلافية المؤقتة ان يأذن بإجراء عمليات تفتيش للاماكن التي تعمل فيها المنظمات الاعلامية العراقية دون اخطار، بغية التأكد من امتثالها لهذا الامر، ويجوز له مصادرة أية مواد محظورة واية معدات انتاج محظورة، ويجوز له اغلاق اية مبان تعمل فيها هذه المنظمات، ولن يـُسمح بدفع اي تعويض عن اي من المواد او المعدات المصادرة او المباني المغلقة " ، وبعد ذلك قد جرى اصدار قرار اخر يحمل الرقم ٦٥ ينص على انشاء وتأسيس الهيئة الوطنية للاتصالات والاعلام لتنظيم البث الاذاعي ، واهم ما يقع عليها من ادوار هو اعطاء ومنح الرخص اللازمة فيما يتعلق بالبث فيما وضع القرار حرية اصدار الصحف بدون الحاجة الى رخص ، ليلحق بها صدور الامر ٦٦ من قبل بول بريمر في اصدار صحيفة يومية ومحطة فضائية واذاعة بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٤ ، ليتم فيما بعد اعتماد القرارين ٦٥ و٦٦ كمنطلق اساسي للتعامل مع كافة وسائل الاعلام اضافة الى الامر ١٤ بما ويتعلق ملاحقة او تفتيش او اغلاق مؤسسات الاعلام واستمر العمل بهذه القرارات حتى صدور واقرار الدستور العراقي الدائم عقب الاستفتاء الشعبي الذي جرى التصويت عليه ١٥ /١٢ /٢٠٠٥ ، فقد جاءت المادة ٣٨ اولا من فصل الحريات في حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل وفي المادة الثانية تحت " حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر " [١١] .

وفي نفس الوقت قد حدد الدستور قيوداً على ما ينشر من اسرار او يسبب اضرار كما في المادة ١٧٨ التي تنص على " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنين في الحالات التالي ١(من حصل بأية وسيلة غير مشروعة على سر من اسرار الدفاع عن البلاد ولم يكن يقصد تسليمه او افشاءه لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون لمصلحتها) وفي ٢ (من اذاع او أفشى بأية طريقة سرا من اسرار الدفاع) وفي ٣ (من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل الاتصال بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو بقصد تسليمه او اذاعته وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب او كان الجاني شخصا مكلفاً بخدمة عامة) مما حدى ببعض الصحفيين والاعلاميين الاعتراض على هذه المواد خشية ان يتم استخدامها ذريعة لقمع حرية التعبير كما هو الحال في المادة ١٨٢ وفي ١ منها " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر او اذاع بأية صورة وعلى اي وجه وبأية وسيلة كانت اخبارا او معلومات او مكاتبات او وثائق او خرائط او رسوما او صورا او غير ذلك مما يكون خاصا بالدوائر والمصالح الحكومية او المؤسسات العامة وكان محظوراً من الجهة المختصة نشره او اذاعته) اما الفقرة ٢ (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين من سلم لدولة اجنبية او لاحد ممن يعملون

[١١] ينظر : فاضل البدراني ، واقع الصحافة العراقية في ظل الاحتلال الامريكي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٤٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ١١٧ .

لمصلحتها بأية صورة وعلى اي وجه وبأية وسيلة كانت امراً من الامور المذكورة في الفقرة السابقة" [١٢] .

اما عن الجهة المسؤولة او المكلفة بدور الرقابة او منح الرخص فهي من نصيب هيئة الاعلام والاتصالات التي تأسست في عام ٢٠٠٤ ، لتعنى بشؤون ورعاية وتنظيم الاعلام والمؤسسات الاعلامية اضافة الى الاتصالات وهي مؤسسة او هيئة ذات استقلال عملي على وفق بقية الهيئات المستقلة المنصوص عليها دستورياً على وفق دستور عام ٢٠٠٥ تسعى وتعمل على وفق ما ترسمه الحكومة العراقية من سياسات واستراتيجيات وتشريعات فيما يكمن دور الهيئة في تنظيم وتنفيذ تلك السياسات وتطويرها بما يتوافق واستقلالية قراراتها وبالوقت ذاته يتناسب وسياسات الحكومة العراقية ، وبصورة مختصرة تنحصر مهام هيئة الاعلام والاتصالات بالأمور التالية [١٣] :

١- تعمل على تنظيم البث والاتصالات بما يشمل " منح الرخص ووضع الاسعار ووضع الشروط الكافية لتوفير اكبر مساحة للخدمات العامة .
٢- توزيع وتحديد ذبذبات البث .
٣- تطوير السياسات الخاصة بالأمور الاعلامية والاتصالات ووضع القوانين او اقتراحها للحكومة والجهات المعنية بذلك .
٤- وضع وتطوير الاعلام بما يتعلق بالجوانب المهنية وتهذيب سلوكها العام ووضع المعايير الاساسية لتغطية الانتخابات .

ولا يمكن انكار ما قامت به الهيئة من ادوار ومراقبة وسائل الاعلام ومحاسبة بعض القنوات المسيئة لا سيما بما يتعلق بالقذف والتشهير او دعم الارهاب او بث البرامج المسيئة او الخادشة للحياء او التي تعرض الامن العام وامن المواطن للخطر متابعة الشكاوى المتبادلة والنظر فيها ، ومع ذلك فهناك جملة من الانتقادات بما يتعلق ببعض المضايقات التي يعتبروها مصادرة للحقوق والحريات عبر منع بعض البرامج التي تعتبرها الهيئة خارج الضوابط ، او تغريم بعض الفضائيات لبثها برامج مسيئة بحسب قوانين الهيئة او منح رخص على وفق المحسوبية او حتى اعطاء مميزات للقنوات الرسمية او المقربة من الحكومة .

ايضاً هناك علاقة وطيدة ما بين الاعلام والمؤسسات الحكومية حتى اصبح قسم الاعلام ركناً اساسياً من اركان اية مؤسسة حكومية او رسمية نظراً للدور والوظيفة التي تؤديها في ايصال صوت المؤسسة وبرامجها وطبيعة عملها وبالتالي هي حلقة وصل ما بين المؤسسة والمواطن ، لتقريب المسافات واختصار الوقت والجهد في تسيير عمل المؤسسة فضلاً عن مواكبة التطور العالمي في تقديم الخدمات الاعلامية والعمل على اشاعة روح الوطنية والتسامح والوقوف بالضد من هجمات الاعداء لا سيما وان الاعلام هو السلطة الرابعة وبالتالي مواجهة الافكار المتطرفة ومحاربة الفساد والاشاعات والعمل على تفنيدها وجعل المواطن الركيزة الاساس لتحقيق الامن والامان بالتعاون وتضافر الجهود .

[١٢] الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.
[١٣] للتفاصيل اكثر ، ينظر الموقع الرسمي لهيئة الاعلام والاتصالات العراقية

المطلب الثاني: علاقة وسائل الاعلام بالأحزاب والقوى السياسية

بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ و تحول العراق للتعددية السياسية وفي ظل الحريات العامة وفسح المجال امام الاعلام المحلي والعالمي بممارسة مهامه المختلفة على وفق حرية التعبير بما يتوافق والدستور العراقي ، وبالتالي هناك اعلام شبه رسمي يتبع للدولة ويمول من موازنتها كما هو حال شبكة الاعلام العراقي وهناك اعلام حزبي او مؤسساتي فالإعلام الحزبي هو مجموعة من القنوات الفضائية او الصحف والمجلات او شبكات ومواقع الانترنت تتبع لجهات حزبية وتمثل او تعبر عن افكار تلك الاحزاب والقوى السياسية او الاجتماعية او الدينية ، ومعنى ذلك انها تمول من تلك الاحزاب وتعمل على ضرب الخصوم بما ويتوافق مع توجهات داعميها او عبر التحشيد الانتخابي او التسقيط السياسي ، وهناك قنوات فضائية تتبع لتجار ورجال اعمال تهدف للترويج للمشاريع او للحصول على استثمارات من الدولة او هدفها ربحي عبر الحصول على الاعلانات التجارية [١٤] ، فباستثناء قناة العراقية شبه الرسمية التي تتبع للدولة فأن اغلب الفضائيات الاخرى هي مملوكة للأحزاب او الشخصيات السياسية فقناة الفرات تتبع لتيار الحكمة الوطني ، وقناة افاق لحزب الدعوة الاسلامي جناح السيد المالكي وقناة العهد لحركة عصائب اهل الحق وقناة النعيم لحزب الفضيلة والاضواء للتيار الصدري وقناة الغدير لمنظمة بدر وقناة بلادي لتيار الاصلاح الوطني ، وهناك ايضاً فضائيات اسلامية تختلف في التوجه والانتماء عن القنوات اعلاه كما هو الحال في قناة الرافدين التابعة لهيئة علما المسلمين او قناة بغداد للحزب الاسلامي او قناة الفلوجة والشاهد التابعة لخميس الخنجر وقناة دجلة التابعة لحزب الحل ، وهناك قنوات مؤثرة تتبع لجهات او شخصيات مستقلة او معارضة كما هو حال قناة الشرقية التابعة لسعد البزاز من كبار اعلاميو النظام السابق قبل مغادرته العراق في التسعينيات ، وهناك فضائيات دينية تبث الخطب او المحاضرات او الافكار والمعتقدات وهي ايضا تتبع لجهات دينية وغالباً ما تحدث فيما بينها بعض المتضادات او التأثير في الشارع لكونها تحظى بنسب مشاهدة وتلامس مشاعر الناس وتعمل بعضها على توجيه العداء لبعض الجهات او الحركات او المذاهب الاخرى مما يستدعي قيام تلك الجهات بالمقابلة بالمثل وهو امر دائماً ما يؤجج الشارع العراقي [١٥] ، اضافة الى كل تلك الفضائيات هناك قنوات كردية اما تبث بالغة الكردية او العربية تتبع لأحزاب كردية متنفذة ولا يفوتنا ان نذكر هناك قنوات فضائية تتمتع بنوع من الاعتدال كما هو حال قناة السومرية او قناة الحرة عراق الموجه من الولايات المتحدة الامريكية اضافة الى قنوات اخر .

هذا الكم الهائل من الفضائيات والاذاعات والصحف والمجلات ومواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي خلقت نوعاً من التنافس فيما بينها لكون اغلبها تتبع للأحزاب والشخصيات السياسية والدينية وبالتالي اشتداد حدة المنافسة في تقديم البرامج السياسية

[١٤] علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي ، مصدر سبق ذكره ص ١٢٩ .

[١٥] ينظر : قيس جواد علي ، مسيرة الديمقراطية في العراق ، (الدوافع والمعوقات) مجلة دراسات سياسية ، العدد ١٣ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٧ .

والاجتماعية والدينية للوصل بأسرع وقت للمواطن وكسب وده او التأثير في تفكيره ، وهذا الشيء قد ادى الى خروج بعض الفضائيات من اجواء المنافسة الى الصدام والتسقيط المتبادل وبث الاكاذيب والاشاعات او استخدام او اظهار العنف او نشر الكراهية او دعم الطائفية او التهجم على الرموز المتبادلة او العمل على قلب الراي العام ودعم حالة اللااستقرار عبر الدعوة للفوضى او تعريض حياة المواطن للخطر فضلاً عن امن الدولة بشكل عام ، وبالتالي اصبحت هذه الفضائيات ناطق اعلامي باسم تلك الاحزاب والقوى السياسية تعمل على الترويج لنفسها واقناع الراي العام بأهدافها اضافة الى التحشيد للانتخابات عبر عرض مرشحيها ومحاولة اقناع الناخبين بضرورة اختيارهم ، والشيء الاكثر انتباها من وراء تلك القنوات قلب الراي العام بالضد من بعض الشخصيات او القوى السياسية الاخرى عبر برامج مركزة تعمل وفق منهج مخطط اما عرض تهم فساد سواء صحت او لم تصح او التركيز على ارباك او خلل او فشل بوزارة او جهة معينة والهدف منها سحب الثقة او تنحيته بعض المسؤولين وفي بعض الاحيان تثار قضايا بهدف ابتزاز مالي في مقابل السكوت او قلب موازين القضية ، فالعلاقة ما بين الاعلام والاحزاب تتأتى بعدة اتجاهات واغلبها يكون سلبي وعلى حساب المواطن [١٦] .

المبحث الثالث: وسائل الاعلام والتأثير الانتخابي

كما بينا مسبقاً اهمية وسائل الاعلام بمختلف مسمياتها وطبيعة الأدوار التي تؤديها سواء الاجتماعية او الثقافية او حتى السياسية منها ، والامر يختلف باختلاف تلك الوسيلة والجهة التي تنتمي لها فالرسمية عليها ادوار تتماشى ورؤية الدولة والحكومة والوسائل المملوكة لجهات حزبية تسلك طرق تعكس وجهة نظر الجهة الحزبية او السياسية التي تعود لها ، وهناك وسائل اعلام ربحية ووسائل اعلام موجهة ، واغلب هذه الوسائل تقوم بتغطية الانتخابات سواء قبل موعد التصويت او بعدها من خلال تثقيف وتوعية الجمهور وتغطية الحملات الدعائية وممارسة دور الرقيب على سير اجراءات العملية الانتخابية .

المطلب الاول : التأثير ما قبل الانتخابات

يلعب الاعلام دوراً كبيراً ومحورياُ من خلال تأثيره بالراي العام اذ ان هذا العلم يبحث في المواضيع الاجتماعية والسياسية وحتى النفسية ، فالإعلام يعمل على توفير اكبر قدر من المعلومات الصحيحة او الواضحة او بعض الحقائق وتقديمها للجمهور وهنا الحديث يكمن او يرتبط بمدى صحة او سلامة او سلاسة تلك الحقائق او المعلومات فيكون الاعلام هنا قوياُ وسليماً وبالتالي يحقق اكبر قدر من التأثير في توجهات الراي العام لا سيما موضوع الاعلام اليومي مثلاُ يصل كل يوم للمواطن سواء في بيته او في محل عمله او حتى في الطرقات او وسائل النقل او عندما يختلط بالمجتمع ، وكما هو معهود توجد علاقة ما بين الجمهور وما بين الظروف التي تواجه المجتمع اي البيئة والتي تختلف من بلد الى اخر ومن جمهور لآخر بحسب الظروف المحيطة ، فهناك جمهور يسمى بالسياسي لا سيما في مدد الانتخابات وهناك جمهور محدد في توجهاته او ضيق الاهداف كما هو حال جمهور يهتم بفن جديد ، كما ويوجد تفاوت في الجمهور فهناك جماهير تقتنع

[١٦] المصدر نفسه .

بسهولة واخرى متعنتة او يوجد صعوبة في اقناعها والامر يعتمد على محددات عدة منها ثقافة وطبيعة ومتوسط الاعمار وبنية وهدف تلك الجماهير اضافة الى قوة او نوعية الوسائل المتاحة للتأثير بذلك الجمهور [١٧].

لذلك ونظراً للدور والوظيفة المهمة التي يقوم بها الاعلام بالتعبئة الجماهيرية فقدد لجأت كثيراً من الحكومات الى استحداث اقساماً ودوائر وحتى وزارات وهيئات مستقلة تتولى الموضوع الاعلامي في سبيل تحقيق اهداف ذات توجه داخلي وخارجي ، فعلى المستوى الداخلي محاولة رفع ثقافة الجمهور وتنشيط اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية وبث الوعي والادراك لدى الافراد ، وخارجياً تعمل الحكومات على توجيه وسائل اعلامها في سبيل ايصال نبذة او تعريف الشعوب الاخرى بحضارة وثقافة بلدانها فضلاً عن ايصال وجهة نظر او راي الحكومات بما يدور من مسائل وقضايا اقليمية ودولية ، اما الاعلام المستقل او التابع للأحزاب او المقرب من الشخصيات فأيضا له ادوار ووظائف عدة كما بيناها سابقاً وبقدر تعلق الموضوع بالتأثير الانتخابي فأن لوسائل الاعلام العراقية النصيب الاكبر في تلك العملية لا سيما قبل بدء الانتخابات ، اذا تعمل تلك الوسائل في اول الامر على تعريف الناخب العراقي بماهية او اساس او اركان العملية الانتخابية والتي بطبيعة الحال تكون غامضة او غير مكتملة على اغلب المواطنين وبالتالي الركن الاساس لتلك الوسائل حث الناخب العراقي على حث المواطن بتحديث سجله الانتخابي وتبيان الاثر الحاصل في حال تخلفه عن تلك المهمة وضياع حقه بالتصويت وهذه المهام تقريباً تقوم بها اغلب الوسائل لا سيما التابعة للأحزاب والقوى السياسية وهي جزء من مهما تلك الاحزاب ومحاولة لضمان اكبر عدد من الناخبين ، لذلك تلجأ تلك الوسائل لعقد دورات وورش وانشطة اعلامية تحت عنوان التثقيف الانتخابي وهذا الامر يلاقي قبولاً او تعاوناً حتى من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق [١٨] ، وبصورة عامة فأن للإعلام العراقي دوراُ كبيراُ قبيل الانتخابات يمكن ايجازه بالنقاط التالي [١٩] :

١- العمل على توعية وارشاد المواطنين بضرورة معرفة حقهم القانوني والدستوري في ممارسة العمل الديمقراطي والهدف من ذلك الوعي ايجاد رأي عام مساند للعملية الديمقراطية الجديدة وترسيخ مبادئها .

٢- ارشاد المواطنين بضرورة المشاركة الفعالية بالممارسة الانتخابية وحقهم بالتصويت واختيار الانسب وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وان التغيير الحقيقي يجري من خلال مشاركتهم بالانتخابات .

٣- توضيح الصورة الكاملة للناخبين وارتباط العملية الانتخابية بالتنمية وتنشيط الاقتصاد وازدهار المجتمع والتغيير السياسي والثقافي .

٤- حث المواطنون والناخبون على ضرورة معرفة اللوائح والتشريعات الانتخابية ودورهم فيها

[١٧] ينظر : احمد فاضل حسين ، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية ، بحث منشور في مجلة الباحث الاعلامي ، العدد ١٠ ، كلية الحقوق ، جامعة ديالى ، ٢٠١٠ ، ص ٥٥ .

[١٨] ينظر ، علاء عبد الحسن العزي ، حسن محمد راضي ، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثالث / السنة السادسة ، ٢٠١٢،ص ١٨٣ .

[١٩] المصدر نفسه .

وضرورة معرفتهم بسياقات العمل ومراحل الانتخاب واليات التصويت واحتساب النسب .

٥- تثقيف المرشحون عن دورهم المستقبلي واليات العمل او الاعلان او كيفية ادارة حملاتهم الانتخابية او تغطية نشاطهم .

وهناك دور سلبي تعمل عليه بعض وسائل الاعلام قبيل الانتخابات بهدف التأثير المبكر بالناخب العراقي وهنا يكون هدفها اما قلب الراي العام والتشكيك بالانتخابات برمتها لكونها تتبع لجهات هي في خانة الرفض التام للعملية السياسية برمتها او تتبع لجهات خارجية او حتى لأطراف سياسية تمارس الضغط للحصول على مكاسب سلطوية او سياسية او مالية ، وبعضاً من تلك القنوات او مواقع التواصل الاجتماعي التي تديرها جهات سياسية تحاول قبيل الانتخابات اثارة مشاكل اجتماعية او اقتصادية وتركز عليها بأساليب تعمل على قلب الراي العام او اثارته بالضد من احزاب وقوى لا سيما حكومية او هي كانت في مناصب سياسية وتتبع لجهات منافسة لذلك تستغل وسائل الاعلام مدة ما قبل الانتخابات لجعلها ورقة ضاغطة في استبعاد الخصوم من المنافسة الانتخابية[٢٠] .

المطلب الثاني: التأثير خلال العملية الانتخابية

بعد ان تعرفنا على دور وتأثير وسائل الاعلام ما قبل الانتخابات ، لا بد هنا من معرفة دورها وتأثيرها خلال العملية الانتخابية وبطبيعة الحال فأنها تشتمل على عدة مهام تتنوع بحسب الوسيلة الاعلامية سواء كانت مقروءة او مسموعة او المرئية او عبر شبكة الانترنت ، فأولى مهامها تقوم تلك الوسائل بممارسة دور الرقابة الانتخابية من خلال متابعة او نقل او الاشراف على مجمل المراحل الانتخابية ابتداءً من يوم التصويت مروراً باحتساب الاصوات ومتابعة الطعن او التشكيك او الشكاوى وصولاً للإعلان الاولي للانتخابات ومن ثم النتائج النهائية وحتى التصديق على نتائجها ، وبالتالي تعمل اية وكالة او محطة سواء اكانت مستقلة او حكومية او تتبع لجهة حزبية يضاف اليه منظمات المجتمع المدني وبعض المنظمات المحلية والدولية ومراقبي الكيانات والاحزاب يتولون مهمة الرقابة على سير العمليةالانتخابية برمتها ، وفي بعض الاحيان والى جانب وسائل الاعلام تبرز الرقابة الحزبية عبر ايفاد ممثليها لمسايرة مختلف مراحل العملية الانتخابية وهي عملية صحية لضمان حقوق المرشحين واحزابهم من اية تلاعب محتمل والتي في نهاية المطاف تعمل على رفع تقارير توثق من خلالها مجريات الاحداث ، وبحسب دراسة نشرها احد الباحثين المتخصصين في رصده لأداء وسائل الاعلام خلال انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠١٠ باستثناء استفتاء الدستور وقد تم رصد او تسجيل الحالات التالية [٢١] :

١- خلال الاعوام من ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ شهدت اختصار وحدودية من قبل الاذاعة والتلفزيون في موضوع التثقيف الانتخابي وقد اقتصر

[٢٠] قيس جواد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

[٢١] ينظر: غسان عبد الامير الكاتب ، دور وسائل الاعلام في التثقيف والرقابة على العملية الانتخابية ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، ٢٠١١ ، ص ٢١ .

دورهما بمجرد ايصال المعلومات اللازمة بالعملية الانتخابية ، ومعنى ذلك لم نشهد بث برامج او حلقات توعوية او مناظرات انتخابية ما بين المرشحين لتمكينهم من طرح آرائهم واعطاء رؤية واضحة للجمهور عن مؤهلاتهم ، وبهذا قد تم الاستغناء عن اهم وسيلة تعريفية للجمهور لإحاطته بمجريات الاحداث الانتخابية عبر توعيتهم وتثقيفهم انتخابياً، اما في انتخابات عام ٢٠١٠ فكان لوسائل الاعلام دوراً كبيراً في ثقيف الجمهور اضافة الى دورها في التأثير على خياراتهم عبر العمل على توجيه الناخبين بمختلف الاتجاهات التي ارادتها تلك الوسائل .

٢- لوحظ افراط كبير في اللجوء للقنوات الفضائية العربية لممارسة الدعاية الانتخابية لكبار المسؤولين او لشخصيات بارزة وهذا ما شهدناه في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ فيما شهدت فتوراً في انتخابات عام ٢٠١٠.

٣- تفاوت وتنوع الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية من خلال تغطيتها للعملية الانتخابية في مجال الحياد او الانحياز باتجاه مرشحين او شخصيات او حتى الاحزاب السياسية وفي بعض الاحيان يدخل عامل التمويل جزء من ذلك الانحياز .

٤- كثيراً من الصحف ووسائل الاعلام الاخرى يغلب عليها التوجه السياسي بحسب الجهة التي تنتمي اليها في حين تحتاج الصحافة بشكل عام للحيادية في طرح مختلف اوجه النظر .

٥- في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ شهدت شبه غياب لوسائل الانترنت في ممارسة التثقيف او الدعاية الانتخابية بعكس انتخابات ٢٠١ و انتخابات ٢٠١٨ في الاعتماد الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الانترنت .

اما عن الاطار القانوني لعمل وسائل الاعلام خلال الانتخابات يكمن بالتالي [٢٢] :

١- " قانون الانتخابات: وما يتضمنه من مواد تتعلق بتنظيم الحملات الانتخابية للكيانات السياسية والمرشحين " .

٢- "الانظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمتعلقة بوسائل الاعلام " وهي:

أ- " نظام الحملات الانتخابية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٨ "

ب- " نظام وسائل الاعلام والذي ستصدره المفوضية قريبا ".

ت- " قواعد ونظم التغطية الاعلامية اثناء فترة الانتخابات الصادرة عن هيئة الاعلام والاتصالات" .

ث- " وتنطبق هذه القواعد والانظمة على جميع وسائل الاعلام ، وفي حالة خرق هذه القواعد ستطبق عقوبات "

ج- " على الجهة التي قامت بالخرق واقصى عقوبة هي الغاء تراخيص البث في حالة المخالفات الكبيرة "

[٢٢] ينظر : السيد المفوض اياد الكناني ، ((الرؤية الاعلامية الصادقة دعامة العملية الانتخابية)) ،الورقة التي تقدم بها السيد المفوض في ندوة رؤساء المؤسسات الاعلامية المنعقد في فندق الرشيد بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٣ .

ح- " كما ان المفوضية ستحيل المخالفين الى هيئة الإعلام والاتصالات أو إلى القضاء العراقي بحسب جسامة المخالفة " .

وبصورة عامة فأن وسائل الاعلام تلعب ادوار مختلفة خلال او اثناء الانتخابات ومنها التالي [٢٣] :

١- تعمل وسائل الاعلام على تثقيف المواطنين وحثهم على ضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات للأدلاء بأصواتهم واجراء التغيير الضروري بما يتوافق ورغبتهم .

٢- العمل على التغطية الاعلامية لمختلف المراحل الانتخابية والعمل على ممارسة الدعاية والاعلان والترويج لشخصيات مقربة منها .

٣- في بعض الاحيان تعمل وسائل الاعلام على اثارة مواضيع الهدف منها سحب البساط من جهة سياسية او شخصية مهمة لصالح الجهة او الحزب الذي تنتمي اليه او المقربة منه وهو ما يعرف بالبروز الاعلامي عبر تسويق شخصية سياسية والتركيز عليها بمختلف البر امج في محاولة لتسنمه منصب معين .

٤- تمارس وسائل التواصل الاجتماعي مهمة كبيرة في التثقيف لشخصيات مختلفة في مقابل تعمل صفحات اخرى ممولة من جهات حزبية على التسقيط السياسي عبر نشر اخبار او مقاطع فيديو ربما بعضها مفبركة للإطاحة بالخصوم ، واغلب تلك الوسائل بعيدة عن رقابة المفوضية او لا تخضع لبعض الضوابط او صعوبة السيطرة عليها .

٥- في مقابل ذلك تعمل وسائل الاعلام على تغطية الانتخابات وبتصاريح رسمية وممولة باللقاء بالمرشحين او المصوتين اضافة الى نقل وقائع مختلف فعاليات اليوم الانتخابي وهي حق من حقوقها شرط الالتزام باللوائح التي تضعها المفوضية .

المطلب الثالث: التأثير في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨

ترافقت انتخابات البرلمان العراقي لعام ٢٠١٨ مع احداث عدة كان ابرزها تحرير مدن العراق من سيطرة تنظيم داعش الارهابي ، اضافة الى استقرار العملية السياسية افضل من سابقتها وكذلك حضور الوحدة الوطنية على مستوى الخطابات الانتخابية او حتى على المستويات الشعبية بعكس خطاب الطائفية الذي كان يسود ويغذى في استمالة الناخبين ، والحدث الابرز هو ادخال تقنية التصويت الالكتروني لفرز وعد اصوات الناخبين وهي تقنية استعملت لأول مرة في العراق ، وبالتالي توفر بيئة صالحة الى حد ما لإجراء الانتخابات وهو ما حصل فعلاً وبالرغم من ظهور بعض التحديات كملف النازحين وطريقة تصويتهم او كيفية التعامل مع التصويت الالكتروني او غيرها من التحديات الا ان المفوضية قد تمكنت من اجتياز تلك العقبات حتى وان ظهرت بعض الاخفاقات في مراكز

[٢٣] ينظر : صلاح الحجاج ، الاعلام الطائفي في العراق ، مجلة المنهج ، عدد ٤ ، مركز الشهيدين الصدرين الصدرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٥ .

انتخابية متفرقة [٢٤] ، اما عن تأثير وسائل الاعلام في انتخابات ٢٠١٨ فهي بعد طرق ومفاصل سابقة ولاحقة ومن الممكن استعراضها بما يلي :

اولاً : طبيعة القوائم المتنافسة وتسويقها الاعلامي :-

في هذه الانتخابات وكما اسلفنا فأن بوادر التغيير كانت حاضرة عبر طريقة الطرح وطبيعة القوائم والكتل المتنافسة فقد ضمت قائمة (سائرون) التيار الصدري والحزب الشيوعي اضافة الى عدد من المستقلين ، فيما ضمت قائمة الفتح اغلب الفصائل المنضوية او التي تحسب على الحشد الشعبي اضافة الى بعض الشخصيات السنية من المحافظات المحررة وممن كان لهم دور في التصدي لتنظيم داعش ، وكتلة النصر بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وهي تظم شخصيات مستقلة وحزبية ومن محافظات مختلفة، وهناك كتلة المحور الوطني بقيادة بعض الزعماء السنة واتلاف دولة القانون وغيرها كالقائمة الوطنية بزعامة اياد علاوي اضافة الى نزول تيار الحكمة الوطني بقيادة السيد عمار الحكيم وقد اشترك بقائمة منفردة [٢٥] ، طبيعة التنافس كانت تتراوح ما بين الخطاب الوطني والدور الذي عملت عليه الاحزاب المتنافسة لتحرير مدن العراق فضلاً عن الخطاب التعبوي الجماهيري ولا ننسى حملات تسقيط الخصوم المتبادلة ما بين الاقطاب وتحميل كل طرف للآخر الاخفاق في ملف الخدمات وغيرها ، وكما بينا مسبقاً فأن وسائل الاعلام غالبيتها تمثل وجهات نظر مؤسسيها او تتبنى افكار الحزب او الجهة التي تمولها وطالما تنشط خلال الحملات الانتخابية او عندما تسعى لتحشيد موقف معين للتأثير بالراي العام اما بصورة برامج تلفزيونية او عبر مقالات صحفية او تسعى لكشف ملفات فساد وصفقات تدين من خلالها الخصوم او عبر تسليط الضوء على ظاهرة يعاني منها المجتمع ، في مقابل ذلك تحاول ان تبرز جهة سياسية بعينها وتعمل على تسويقها للراي العام كمرشح انتخابي يحقق رغبات المجتمع وقادر على تخطي المحن وهو ما سارت عليه تلك الوسائل في الانتخابات الاخيرة لعام ٢٠١٨ لا سيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الانترنت باعتبار الاكثر انتشاراً وفي الوقت نفسه تُمكن من يقف ورائه ان ينشأ صفحات وهمية او بأسماء مستعارة لتحقيق غايات مختلفة [٢٦] ، والامر الاخير قد ظهر بصورة كبيرة جداً في انتخابات ٢٠١٨ بالرغم من تعليمات مفوضية الانتخابات الا ان اغلبها بقى بعيداً عن تلك الرقابة لصعوبة حصرها بجهة معينة ، وبالتالي اصبحت تلك الوسائل منبراً لتبادل الاتهام ما بين الاطراف المتنافسة وصولاً للقاعدة الشعبية حتى وصل الحال بالبعض لإطلاق حملة لمقاطعة الانتخابات وقد وجدت رواجاً نسبياً الا انه مؤثراً قد انعكس على تدني مستوى المشاركة (اذ عملت بعض وسائل الاعلام على تهيئة ذهن المتلقي بخبر مفاده اذا تدنت نسبة المشاركة لما تحت ال٣٠% فأن الانتخابات سوق تلغى

[٢٤] ينظر : علي حسين سفيح الساعدي ، تداعيات انتخابات مجلس النواب العراق لعام ٢٠١٨ وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاث ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٩ .

[٢٥] ينظر : إياد العنبر ، انتخابات العراق ٢٠١٨: الفرص والتحديات ، مقال رأي منشور في قناة الحرة عراق وعلى الرابط التالي :
https://www.alhurra.com/a/iraq-elections-2018-opportunities-and-challenges/437407.html

[٢٦] الانتخابات العراقية: أرقام وحقائق ، تقرير صادر عن قناة ال bbc وعلى الرابط التالي :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44093750

) وهو خبر لا صحة له ويفتقد لأية سند قانوني او تشريعي وبالتالي مهما تدنت نسب المشاركة فأن العملية تمضي للأمام ، ودعاية هنا لا تخلو من هدف انتخابي سعت اليه بعض الاطراف المتنافسة لكون الامر يعود بالنفع اليها لا سيما وان تدني مستوى المشاركة يزيد من حظوظ بعض الاطراف بالفوز لكونها تستند على جماهيرها المتحزبة بالتصويت لها ومع قلة المشاركة يقل معها القاسم الانتخابي وتضمن صعود اكبر عدد من اعضائها [٢٧] .

ثانياً : طرق التأثير وطبيعة نتائج ٢٠١٨ :

من الملاحظ ان الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ قد شهدت اعلى نسبة من حيث استخدام الوسائل الاعلامية للترويج الانتخابي ، اذ ان حالة الاستقرار النسبي قد وفرت مساحة شاسعة من تحسن خدمة الانترنت وزيادة اقبال المواطنين عليها بالرغم من بعض السلبيات التي رافقتها كسوء الاستخدام واستغلالها في اسقاط ومهاجمة الخصوم والترويج لبعض الاخبار الكاذبة ، مما ادى ببعض المرشحين لجعلها خط الترويج الاول لسهولة الاستخدام وسرعة الوصول للمتلقي وحرية طرح الافكار بشتى صورها ،اما عن طريقة التأثير فد كرست مجموعة كبيرة من الفضائيات والصحف جميع برامجها للتسويق الانتخابي لشخصيات معينة وفي عين الوقت سعت لكشف الاخفاقات والفساد في برامج تنموية ومشاريع متلكئة بهدف تكوين صورة سوداوية لدى الناخب العراق بالضد من تلك القوائم او مسؤولين بعينهم [٢٨] .

وبعكس الانتخابات السابقة حين كان التركيز على الطائفية السياسية فقد انبرت في هذه المرة التسويق للانتصارات المتحققة على داعش والترويج للمستقلين والكفاءات في مقابل خفت من حدة الاسلام السياسي والجميع يدعي المدنية والوطنية وتحميل الاطراف الاخرى الفشل السابق واطلاق الوعود بتحسن مستوى الخدمات واطلاق التعينات واعادة الاستقرار وحل مشكلة النازحين ، وكثيراً من الوعود كما في سابقتها بقت تراوح مكانها اما لأخفاف البرلمان بسن تشريعات لحلها او انها بقت للمزايدة السياسية وتنافس وصراع الآراء او ان الفساد دائماً ما يقضي عليها او يقف حائلاً دون اكمال متطلباتها .

اما عن طبيعة النتائج فقد اشارت الى تقدم تحالف سائرون المدعوم من التيار الصدري عبر حزب الاستقامة وهو تشكيل جديد ضم شخوص اغلبهم من الكفاءات والمستقلين او انهم يتبعون للتيار الصدري ولم يتولوا مناصب حكومية في الدورة السابقة باستثناء شخص او اثنين ، وقد تحالفوا مع الحزب الشيوعي والتجمع الجمهوري وشخصيات اخرى ، وقد ركزت وسائل الاعلام التابعة لهم او المقربة منهم بان سائرون كتلة غير متحزبة ومتنوعة الاطياف والتوجهات ولم تضم

[٢٧] انتخابات العراق.. انقسامات وخروقات ومستقبل غامض ، مقال منشور في شبكة الجزيرة الاخبارية على الرابط التالي :
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/5/14/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%

[٢٨] ينظر : أسعد كاظم شبيب ، المعارضة البرلمانية في ضوء نتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠١٨ ، مقال منشور في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، وعلى الرابط التالي : http://mcsr.net/news392

شخصيات متهمة بالفساد او انها كانت حكومية بحد تعبيرهم ، وقد حصلت على المركز الاول بواقع ٥٤ مقعد وتلاها تحالف الفتح الذي يضم اغلب فصائل الحشد الشعبي وشخصيات اخرى حكومية سابقة وقد اعتمدت في تسويقها الدعائي على الانتصارات المتحققة على تنظيم داعش ودورهم في ذلك ووعدهم بتحقيق الخدمات كما حققوا او ساعدوا بالنصر ، اما القوائم الكردية فهي كالمعتاد تنافسها ضمن الاقليم والمناطق المتنازع عليها الا ان شدة التنافس كان اكثر من السابق لكثرة الخلاف وتشظي القوائم كما في حركة التغيير وقائمة الجيل الجديد وقد تقدمت قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني لحجم تأثيرها وخطابها القومي وزعيما مسعود البرزاني [٢٩] ، وتتابعت القوائم الاخرى كما في تحالف النصر بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي التي انبرت بتحالف جديد وايضاً قد اطلقت حملة دعائية كالنصر على داعش ومحاربة الفساد وتحقيق الامن ، ومن ثم ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية وتيار الحكمة الوطني والقوائم السنية كلاً اخذ طريقته في الدعاية واقناع جمهوره سواء بعودة النازحين او تحقيق الرفاه الاجتماعي وما غيرها من الاساليب .

الخاتمة

تبين من خلال البحث هناك جملة من المعطيات يمكن الرجوع اليها في معرفة طبيعة وتوجه ودور وسائل الاعلام بمختلف صورها ، وسواء كان على الصعيد العالمي والمحلي اضافة الى ان دورها واهميتها تختلف باختلاف الدولة التي تنشط بها من حيث ممارسة التأثير والاقناع وتغيير الراي العام المحلي والدولي لا سيما ما يتعلق منها بالقرارات الحكومية او المواقف الدولية ، ايضاً اصبحت وسائل الاعلام مركزاً للتمازج الفكري والحضاري ما بين الشعوب مع انفتاح العالم على خدمة الانترنت وسهولة انتقال المعلومات وبث الافكار المختلفة ، اضافة الى الارباح التي تجنيها سواء عبر البيع والشراء او الاعلانات او ما شابه .

وفي حالة العراق فأن الامر يظهر اكثر ايضاحاً باعتبار ان البلد قد مر بمرحلتين مختلفتين كلياً ومتنافرتين ، أي الانتقال من نظام دكتاتوري احادي الحكم الى نظام تعددي يشهد كثرة افراط في عدد الاحزاب والوسائل الاعلامية الاخرى وبمختلف اشكالها ، كما وان تلك الوسائل والفضائيات جرى تسيس اغلبها باعتبارها تابعة لأحزاب وقى سياسية تطمح للظفر بالسلطة وتعمل من النافذة الاعلامية للكسب الشعبي او التأييد الانتخابي او نشر مبادئ وافكارها وبالتالي تم توظيف الكثير منها لتحقيق تلك الاهداف السياسية لا سيما في تأجيج الاقتتال الطائفي خلال عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ اضافة الى وجود بعض الفضائيات عملت اصلاً على نشر الارهاب او انها نهجت سياسة لتنفيذ اجندات خارجية .

في مقابل ذلك انبرت وتصدت بعض وسائل الاعلام لنشر الافكار الوطنية والابتعاد عن دب الفرقة والتفرق ، ومع كل ذلك فلا يزال الاعلام يعاني من صعوبات عدة وانتهاكات طالما تعرض لها الاعلاميون من قتل او حبس لا سيما خلال تغطيتهم للعمليات العسكرية.

وفي الموضوع الانتخابي فأن للإعلام العراقي دوراً بارزاً في التثقيف الانتخابي عبر نشر افكار ومبادئ الكتلة او الحزب السياسي لا سيما قبيل الانتخابات في

[٢٩] ينظر : علي حسين سفيح ، مصدر سبق ذكره .

محاولة لكسب ود الجمهور ويتلخص دورها عبر مراحل ثلاث قبيل الانتخابات وخلال المدد الانتخابية وبعد الانتخابات وكل مرحلة لها اهداف تعمل على تحقيقها وهذا لا ينفي دورها في حث المواطن على ضرورة المشاركة السياسية عبر نشر الوعي والثقافة الانتخابية وحث الجمهور للخروج وابداء الرأي ، اضافة الى ضرورة التزام تلك الوسائل بالقواعد والقوانين التي تضعها المفوضية العليا للانتخابات في العراق بما يتعلق بطرق الحملات الدعائية او عبر الصمت الانتخابي ، لذلك يمكن وضع توصيات عدة لجمل عمل الاعلام العراقي لا سيما في الموضوع الانتخابي عبر التالي :

التوصيات :-

١- مضاعفة جهود المنظمات في الضغط على الحكومة والاحزاب العراقية من خلال التقارير والبينات التي تكشف محاولات تقييد حرية الصحافة وحرية التعبير .

٢- تفعيل دور بعثة الامم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في العراق وزيادة ضغطها من خلال رفع صوتها اكثر للمطالبة باحترام حرية الصحافة وحرية التعبير وحقوق الانسان .

٣- تطوير خبرات ومهارات وقدرات الصحفيين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني في المجالات المهنية ،وفي ما يخص مواجهة القوانين والتشريعات التي تصادر او تقيد حرية التعبير والحريات العامة والخاصة من خلال اطلاعهم على التجارب الناجحة في الدول الديمقراطية فضلا عن تزويد هم بالدساتير والقوانين المعتمدة في تلك البلدان .

٤- تدريب القضاة والمحامين وجميع العاملين في القطاع القانوني على كيفية التعامل مع الصحفيين وعلى كيفية الفصل والحكم في قضايا حرية التعبير والحريات الاخرى ، لتكون السلطة القضائية حامية للحرية ، ولنجد محامين يعرفون الترافع من اجل الحريات.

٥- توفير الدعم المالي للمنظمات الصحفية ووسائل الاعلام المستقلة لاسيما حتى تحافظ على استقلاليتها وتتمكن من الاستمرار في الدفاع عن حرية الصحافة .

٦- توفير الغطاء والحماية المعنوية للناشطين والمدافعين عن حرية التعبير من خلال تبني مواقف واضحة وقوية في ما اذا اعتقلوا او تعرضوا لمحاولات الاغتيال وتشويه السمعة .